

الانسان اي الحيوان الناطق في سمعي التسمي به فليس من قبيل
 المركب التام فيرضه الاعراب وان كان على صورته لان التمسك
 تصوير المحرود فلاحكم فيه ولهذا لا يطلب بالدليل ولا يوجب
 منفاه اللهم الا ان يراد به الحكم على المحرود بان هذا احد له نعم ان
 هذا امر بوجهه لغة واصطلاحا كما هو المراد في حدود الامور الكريمة
 نحو الكلبة قول مفرد فيكون حكما ولذلك يرد مبتدا وخبر مشر
 الجامع للحضري قوله اوجي اليه اي اوجي الله اليه جاز الفاعل
 للمفعول به قوله بشرح يحتمل ان هذه الباز اذة ويحتمل ان يكون للمصاح
 بلها حبة اي اوجي الله اليه الملك مع الشرح وان تكون تعني
 في تنقيح مضاف اي في مسانده او حاله او تعني بعض اي
 بعض شرح ثم ان مفهوم شرح مع مفهوم لغت فلا يعتبر فلا ياتي الله
 اوجي اليه بما ليس بشرح قوله وان لم يؤمر بخداي هذا ان
 امر بالسلب بل وان لم يؤمر بتبليغ الشرح فالواو للمبالغة وانظر
 اذ لم يؤمر بالتبليغ هل يحرم عليه او يكره او يجوز الظاهر الاول
 قوله رسول ايضا مصدر ارض بيض ايضا اذ ارجع وكانه
 يقول ضمير رسول في حال كونه رجوع الى الاول وهو ذي رجوعا
 وحاصله انه رسول كما انه نبي قوله كيو شيع فانه لا كتاب
 له ولا نسخ فان او اذا وقعت في خبر النفي يكون النفي مسلطا
 على كل منهما كقوله تعالى ولا تطع من اثم او كفورا وكان يوشع
 يتعبد يتعبد بشيعة سيدنا موسى عليه السلام وكان حاد مده
 وعلى هذا فاستبان ترك باب وخبرهم من الكتاب له ولا
 نسخ انبيا وليسوا برسول لانهم كانوا يتعبدون باحكام
 التوراة ولم يكن لهم كتاب ولا نسخ كما ذكرنا واشيوشع دون من
 ذكر

قوله اوجي اليه

ذكر قوله المولى سيدنا موسى لا اجتماعه له وحده انه اياه هو
 قوله فان كان له ذلك اي كتاب ونسخ ولا يلزم ان يكون
 ذلك الكتاب محتويا على احكام بل وان كان محتويا على مواظ و
 ما نفعه نخلو فتجوز الجمع بان يكون له كتاب ونسخ وذلك موجود في
 نبينا صلي الله عليه ولم ومعان كلامه ان من كان له كتاب او
 شرح يكون رسولا فخصيت به انه ليس هناك رسول فان نسخ لرسول
 من قبله فلا ياتي على ما عند النبي من ان شرح من قبله ليس شرعا
 لنا وان ورد في شرعنا ما يردع ومنه ههنا ان شرح من قبلنا شرح لنا
 سالم يردنا شرح ولا يخفى ان النسخ انما هو في الاحكام الشرعية واما
 الاعتقادية فلا نسخ فيها احكاما تكتب علم من قوله كان له
 كتاب او لا كثرة الرسل وقلة الكتب فان الرسل على ما فيه ثلاثمائة
 وثلاث عشرة والكتب مائة واربعون ذكره اللغاتي في شرح الجوهرة
 قوله فالنبي اعلم من الرسول اي عموما مطلقا اي بحسب المفهوم ويلزم
 منه العموم بحسب الماصدق قوله نعماني انهما منسبان نعماني من
 النباس الجبل بالمفصل لان المعرف للحقيقة الجملة فتجوز ان نقول
 انهما اي لفظ رسول ونبي منسبان نعماني من النباس الدال
 بالمدلول قوله وهو نعماني الرسول على الاول اي حال كون ذلك
 المعاني جازيا على القول الاول قوله ليس بنبي ولا رسول اي
 بل ونبي قوله والثاني مطوف على هذا واما على القول الاول
 فهو نبي قوله ومعطاه بالهمز بخلاها خبرا والاول خبر والثاني
 حال والعكس قوله لان النبي خبر عن الله اي خبر عن احكام
 وروي عن الله قوله بناء على خبر الاول وهو التقرين الثاني
 والثالث اي واما الاول فلا يصح الكسر هذا معناه بل نقول وتجوز
 بجه

لعله اربعة